

ومع ذلك لم يشكك فيما رواه أحد من الحفاظ بل أشاد بحفظهم ولكنه في أمر أبي هريرة جعل من الكثرة ماثرا للشك فقال :

كان عمر وعثمان وعلي وعائشة ينكرون عليه ويتهمونه وهو أول راورٍ اتهم في الإسلام (١) وسوف نرى أن ذلك الاتهام جاء من النظام المعتزلى وأن النصوص أثبتت خطأه أما أنه قال ، إن عنده وعاءين بث واحد وكتم آخر ولو بث منها واحدا لرمى بالحجارة يريد مما حفظ من الحديث ما أذن له ببثه وما كتبه أمر بكتمانه وليس بلازم أن يكون وعاء ماثلا لما أذن له في بثه بل قد يكون وعاء صغيرا وفي إعلان ما يوقع الضرر بالناس كما تقدم في حديث تبشير من شهد أن لا إله إلا الله بدخول الجنة فصدده عمر وقال الشيخ إنه ضربه بسببه وإنما أراد أن يرده إلى الرسول فدفعه بين ثديه فسقط لدبره ولامه رسول الله ﷺ على ذلك ونزل على طلبه كتمانته حتى لا يتواكل الناس . وهذا لا يناقض قول أبي هريرة إنه لا يكتم ولا يكتب فمعناه لا يكتم ما أذن له فيه ولا يعرف الكتابة

أما قوله: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه منى إلا ما كان من عبد الله ابن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب

فهو يريد أنه انفرد بين أصحاب النبي ﷺ في كثرة رواية الحديث وانفرد عبد الله بن عمرو بالكتابة في حديثه وله صحيفة رواها أهل السنة وكان أبو هريرة لا يكتب ولا يعنى أن ابن عمرو أكثر منه حديثا فالاستثناء في (إلا) منقطع لا يدخل حكم ما بعدها فيما قبلها وهو ما يعلمه الشيخ ولا داعي للتفسير الذي ذكره ابن حجر والأنصاري الذي يراه الشيخ ضعيفا أما وفود العلم فما كانت تأتي لمشاهير الصحابة وأبناء الولاية بل يطلبون العلم من مشاهير العلماء ، ولو كانوا فقراء ولا سلطان لهم كأبي هريرة رضي الله عنه وقد روى عنه نحو ثمانمائة عالم كما روى البخاري وليس ذلك بلازم أن يكون في عهد بنى أمية بل في كل العصور ، كما لا يلزم أن يكون بعد انتهاء كبار الصحابة الذين كان يخشاهم فلم يرو أنه كان يخشى أحدا في رواية الحديث أمامه ، وقد روى حديث رسول الله ﷺ : من كذب علي متعمدا فليتبوأ عقده من النار أمام عمر رضي الله عنه حين ذكره بالدار التي قيل فيها وذلك تذكيرا له وتحذيرا ، وليس إنكارا لروايته ، ولا اتهاما له .

(١) تاريخ آداب العرب : ١ / ٢٨٢ .